



الدائرة الإدارية السادسة

٢٠١٩ لعام ١٤٣٤ هـ

الحكم القضائي رقم ٣٩٩/١٠/٦/١٤٣٤ هـ

في الدعوى الإدارية رقم ٧٤٧٩/١٠/١٤٣٣ هـ

المقامة من /

ضد / مديرية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٧/٤ هـ انعقدت الدائرة الإدارية السادسة بمقر المحكمة الإدارية بمكة

المكرمة، والمشكلة بقرار رئيس ديوان المظالم رقم ٤٠ لعام ١٤٣٣ هـ من:

رتيباً

أميناً للسر

القاضي

وبعضه

وذلك للنظر في القضية الواردة بياناتها أعلام والمحاللة إليها من إدارة الدعاوى والأحكام بتاريخ

١٤٣٣/١٠/٢٣ هـ والتي حضر فيها المدعي أسئلة سجل مدني رقم [REDACTED]، كما حضر

ممثلاً عن المدعي عليها / [REDACTED] سجل مدني رقم [REDACTED] المقوض بموجب

كتاب مرجعه رقم ([REDACTED]) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١١ هـ.

(الوقائع)

تحصل وقائع هذه الدعوى بالتقدير اللازم لإصدار هذا الحكم؛ أن المدعي تقدم للمحكمة بصحيفة دعوى في

١٤٣٣/١٠/٢٢ هـ، جاء فيها: أنه كان يعمل لدى المدعى عليها برتبة رقيب وأحيل على التقاعد اعتباراً من

١٤١٨/٧/١ هـ، وانتهى إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليها بصرف علاوة السائق، وفي جلسة ١٤٣٤/٤/٩ هـ:

حضر المدعي دعواه بطلب الحكم بإلزام المدعى عليها بصرف العلاوة الفنية (سائق نقل) المتوقفة عنه من تاريخ

١٤٠١/١١/١٦ هـ إلى ١٤١٣/٧/٥ هـ ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها أجاب بأنه صدر تعميم مدير

برفع أوراق من لديهم مطالبات قديمة ويتوفر لديهم محضر مزاولة وأمر التكليف ومشهد بعدم أمسية

المرفوع وانتهى إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً، ويجلسه هذا اليوم قدم المدعي صورة من قرار التكليف

وحضر مزاولة العمل وقرار إيقاف العلاوة الفنية، ثم طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم المستندات

[REDACTED]



الدائرة الإدارية السادسة

٣١٩٩ لعام ١٤٢٤ هـ

المتعلقة بدعوى المدعي فقرر الاكتفاء بما قدم وطلب طرفا النزاع الفصل في الدعوى، وبناء عليه قررت الدائرة الحكم في القضية.

(الأسباب)

حيث إن المدعي حصر دعواه بطلب الحكم بإلزام المدعى عليها صرف العلاوة الفنية (سائق نقل) المتولقة عنه من تاريخ ١٤٠٦/١١/١٦ هـ إلى ١٤١٣/٧/٥ هـ، لأن هذه الدعوى حسب التكييف النظامي الصحيح تدخل في اختصاص المحاكم الإدارية بموجب المادة (١٣/١) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، كما أنها تدخل في اختصاص المحكمة المكاني والدائرة النوعي وفقاً لقرارات رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨، ٢٤٢) لعام ١٤٢٢ هـ.

وبما أن الدعوى الماثلة مقامة من ذي صفة على ذي صفة باعتبار أن المدعى عليها هي من تباشر الصرف، وحيث إن المدعي قد نشأ له الحق في المطالبة بسدور نظام ديوان المظالم في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، الذي أسند للمحاكم الإدارية ولاية النظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة العسكرية، ولما كان من المستقر عليه فقهاً ولغواً أن نصوص المرافعات - ولاسيما تلك التي تحد من قبول الدعوى لقوات ميعاد رفعها - يجب أن تفسر تفسيراً ضيقاً بحيث تقف عند حد ما ورد عليه النص دونما مجاوزة في ذلك؛ بالالتجاء إلى القياس والمبرور، خاصة وأنها على خلاف الأصل؛ إذ الأصل عدم تقادم الدعوى، وعدم سقوط الحقوق بقوات ميعاد إقامة الدعوى، ومن جهة ثانية فإن المنظم توسع في القبول الشكلي للدعاوى المتعلقة بالحقوق الوظيفية وأناط بالدائرة لقبولها ولو بعد فوات ميعادها حال وجود مثير تقدره الدائرة، بخلاف القرارات التي تشدد فيها، وعلّة ذلك أن الحقوق تحتل مرتبة عليا في الشرع والنظام لا يبدانها مرتبة، ومن جهة أخيرة فإنه لا يجوز للسلطة القضائية أن تمارس اختصاص السلطة التنظيمية فيما هو من صميم اختصاصها، إذ لا ريب أن تحديد مدد لإقامة الدعاوى اختصاص مكفول للسلطة التنظيمية بشقيها - مجلس الوزراء ومجلس الشورى - وهو اختصاص أصيل لا ينتقل لسلطة أخرى، وترتيباً على ما سبق، وحيث إن قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم المادة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ قد جاءت خلواً مما يفيد اشتراط مدة لا يجوز بعدها إقامة الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة العسكرية، الأمر الذي تغدو منه الدائرة إلى قبول الدعوى.

وأما من حيث الموضوع؛ فالغائب أن المدعي كان يزاول العمل الميداني بمركز شرطة [] بشرطة [] حسب أمر التكليف الصادر عن مدير شرطة [] ومحضر المزاولة الصادر عن مدير مركز شرطة []، وبما أن العلاوة الفنية (علاوة سائق) من ضمن العلاوات الفنية التي تصرف للأفراد وفقاً لجدول العلاوات الفنية الوارد في البند الرابع - عدد ٥ - من اللائحة التنفيذية لنظام خدمة الأفراد، وقد نصت المادة (١٩) على أن (تصرف للأفراد المتخصصين عليها في المادتين)



الدائرة الإدارية السادسة

(٣٩٩) لعام ١٤٣٤هـ

١٧،١٦ أثناء الإجازة والانتداب، كما تصرف للملحق والمبعث والمنسوب إذا زاول نفس اختصاصه وتسقط في حال عدم مزاوله العمل الذي خصصت العلاوة من أجله، وحيث إن المدعي يزاول العمل الميداني وفقاً لما أشر إليه أعلاه، وبما أن اللجنة المشكلة بالمدعى عليها لدراسة المطالبات المتعلقة بالعلاوات والبدلات قد انتهت إلى صرف الاستحقاقات المالية الموافقة، بعد التأكد من استيفاء الشروط النظامية الواجبة، وفقاً للتعميم رقم (٦٧٣٧٥/٧) في ٢٢/١١/١٤٣٠هـ، وحيث إن الدائرة طلبت من ممثل المدعى عليها تقديم بقية المستندات المتعلقة بدعوى المدعي - بما لها من امتياز حفظ أوراق مرتفقها، إذ إنها المهيمنة على هذه الأوراق والمستندات وهي من تتولى حفظها - واكتفى بما تم تقديمه، فتبقى دعوى المدعي صحيحة وأن مطالبته قائمة على أساس صحيح، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى إلزام المدعى عليها صرف العلاوة الفنية (علاوة مائة) المتوقعة من تاريخ ١٦/١١/١٤٠١هـ إلى ٥/٧/١٤١٣هـ.

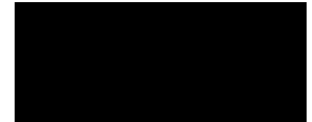
(فلذلك)

حكمت الدائرة بإلزام المدعى عليها أن تصرف للمدعي ([REDACTED]) العلاوة الفنية (ماتق نقل) من تاريخ ١٦/١١/١٤٠١هـ إلى تاريخ ٥/٧/١٤١٣هـ، لما هو مبين تفصيلاً بالأسباب.

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

رئيس الدائرة

أمين السر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
(٠٨٣)

محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة

الدائرة الإدارية الأولى

حكم رقم ١/١٤٢٧ لعام ١٤٣٤هـ

في قضية الاستئناف رقم ٢/٢٩٥١/س لعام ١٤٣٤هـ

المقامة من/

ضد/ مديرية

الصادر بشأنها الحكم رقم ١٠/٦/١/٣٩٩ لعام ١٤٣٤هـ عن الدائرة

السادسة بالمحكمة الإدارية بمكة المكرمة

في القضية رقم ١٠/٧٤٧٩/ق لعام ١٤٣٣هـ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:-

ففي يوم الخميس ١٠/٢٩/١٤٣٤هـ انعقدت الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة المشكلة من:-

رئيساً
عضواً
عضواً
أميناً للدائرة



رئيس محكمة استئناف
قاضي استئناف
قاضي استئناف
وبعض

وذلك للنظر في القضية المذكورة أعلاه والواردة إلى هذه الدائرة بتاريخ ١٤٣٤/٩/٣٠هـ وقد اطلمت على أوراقها والحكم الصادر فيها وعلى الاعتراض المقدم من المدعي عليها، وبعد دراستها والمداولة فيها أصدرت الحكم الآتي:-

الدائرة

حيث إن وقائع هذه القضية قد أوردتها الحكم محل الاستئناف فإن الدائرة تحيل إليه منعاً للتكرار وتتلخص في طلب المدعي إلزام المدعي عليها بصرف علاوة سائق نقل من تاريخ ١٤٠١/١١/١٦هـ إلى

١٤١٣/٧/٥هـ

عند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة

رقبوا المأجظ المأجظ (٠٨٣)

محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة

الدائرة الإدارية الأولى

وبإحالتها إلى الدائرة السادسة نظرتها على النحو المبين بمحاضر الضبط وأوراق القضية وأجرت ما رأته لازماً للفصل فيها ثم أصدرت فيها الحكم محل الاستئناف القاضي: بإلزام المدعى عليها أن تصرف للمدعي () العلاوة الفنية (سائق نقل) من تاريخ ١٦/١١/١٤٠١هـ إلى تاريخ ١٣/٧/٥هـ لما هو مبين تفصيلاً بالأسباب.

وقد اعترضت عليه المدعى عليها وقدمت مذكرة بهذا الشأن.

وبإحالة الدعوى إلى هذه الدائرة قامت بدراسة أوراقها ومستنداتها والحكم الصادر فيها والاعتراض المقدم عليه وما بقي عليه من أسباب فظهر لها أن الاعتراض قد قدم خلال الأجل المحدد لذلك نظاماً مما يتعين معه قبوله شكلاً، أما عن موضوع الدعوى فقد استبان لها صحة النتيجة التي خلصت إليها الدائرة في قضائها، وأن في الأسباب التي أقامت عليها هذا القضاء ما يكفي لتأييد الحكم ولذلك فإن هذه الدائرة تؤيده محمولاً على أسبابه ولا يغير من ذلك ما تضمنه الاعتراض من أقوال لا أثر لها على النتيجة التي انتهى إليها الحكم.

لذلك حكمت الدائرة

بتأييد الحكم رقم ١٠/٦/١/٢٩٩ لعام ١٤٣٤هـ الصادر في القضية رقم ١٠/٧٤٧٩/ق لعام ١٤٣٢هـ فيما انتهى إليه من قضاء محمولاً على أسبابه.

والله الموفق . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو الدائرة

عضو الدائرة

أمين الدائرة